ترقبوا.. إجراءات جديدة من البورصة لحل مشكلة الجمود في التعاملات

| علي محمود سليمان

بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور مأمون حمدان أن الفترة الحالية بعد انتهاء مرحلة الإفصاحات أصبحت حركة التداول جيدة نسبياً في بورصة دمشق، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن المستثمرين لمسوا تحسناً في أداء المصارف لأنها تحسنت بشكل جيد مقارنة مع العام الماضي، وهو يشكل عاملاً محفزاً للتداول ويشجع المساهمين القدامى للاحتفاظ بالأسهم، فعندما يجد مالك السهم أن البنك الذي يستثمر به يشهد تحسناً في أدائه فيرغب للبقاء مستثمراً به، وهو أمر ينعكس بشكل إيجابي على أداء البنوك ضمن بورصة دمشق في المرحلة القادمة.

وتعمل إدارة سوق دمشق للأوراق المالية على عديد من الإجراءات سواء من مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية أو هيئة الأوراق والأسواق المالية، وسيتم الإعلان عنها في الفترة القادمة، حيث لا يمكن الإعلان عن أي إجراء قبل صدروه لأنه يؤثر في أداء التداول وحركة الأسهم، لافتاً إلى هذه الإجراءات ستكون لحل مشكلة الجمود في بعض الأسهم وتشجيع المستثمرين للتداول في الأسهم، مشيراً إلى أن هذه الإجراءات سيتم الإعلان عنها خلال فترة الشهر القادم، إضافة إلى التحضير لحملة توعية جديدة بنشاطات بورصة دمشق، واستمرار العمل على دراسة قوانين جديدة على المدى البعيد لتطوير أداء بورصة دمشق والسوق المالي.

وفيما يتعلق بتأسيس شركات عقارية مساهمة عامة لفت حمدان إلى أنه يجب بدأ العمل عليها في الفترة الحالية من الدولة والجهات المعنية لتدخل في بورصة دمشق ضمن مرحلة إعادة الإعمار القادمة.

وقد أغلقت جلسة تداول أمس بحجم تداول قدره ١٢ ألف سهم موزعة على صفقتين بقيمة تداولات إجمالية بلغت ١,٩ مليون ليرة سورية، وارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية ٠,١٧ نقطة عن الجلسة الماضية حيث أغلق على قيمة ١,٢٠٧,٢٦ نقطة وبنسبة تغير موجبة مقدارها ٠,٠١٪.

لا يزال سهم الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات – نماء موقوفاً عن التداول عملاً بأحكام المادة – ٢٦– الفقرة (ج – ٤) من نظام قواعد وشروط الإدراج لحين استكمال إجراءات إعادة إدراج أسهمها بعد تعرضها لحالة سطو وسرقة من العناصر المسلحة.

إلى وزير المالية.. تجار استوردوا بأسماء موظفيهم للتهرب من الضرائب والملف «ضائع» منذ ست سنوات ومعه حقوق الخزينة!!

| محمد راكان مصطفى

انتشرت قبل عام ١٩٩٦ ظاهرة استغلال بعض التجار والسماسرة والوسطاء لبعض الموظفين المستخدمين لديهم أو الأشخاص غير المرتبطين بالعمل التجاري، وعديمي الملاءة المالية، وذلك عن طريق استصدار سجلات تجارية بأسمائهم والاستيراد بموجبها، بعد أن يتم تنظيم وكالات لأصحاب المكاتب التجارية والتخليص الجمركي لمتابعة الأمور المصرفية وأمور التخليص الجمركي بدلاً منهم، وكل ذلك بغية تهرب التجار أصحاب العلاقة من الضرائب المترتبة عليهم.

آن ذاك قامت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بإجراء تحقيق في هذه المخالفات من خلال بعثة خاصة، إلى جانب التحقيق في مواضيع مرتبطة فيها كتواطؤ بعض العاملين لدى مديرية مالية دمشق مع بعض التجار بغية التهرب من دفع الضريبة.

وقامت الهيئة بالتحقيق في المخالفات المرتكبة لدى قسم الجباية لدى مديرية مالية دمشق، والرقابة على أعمال أرشيف الأرباح الحقيقية لدى مديرية مالية دمشق، كما تم التحقيق في ممارسات خاطئة مرتكبة من إحدى المؤسسات التجارية المختصة في مجال الاستيراد والتصدير، حيث تم إرسال نتائج التحقيق في هذه المخالفات، إلى وزير المالية بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦.

وحسب تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والتي حصلت «الوطن» على نسخة منه ثبت وجود حالات استغلال لصغار الكلفين من بعض التجار والسماسرة والوسطاء، كما تبين أن هناك براءات ذمة مزورة تم تقديمها من بعضهم، كما ثبت على البعض منهم مخالفة التهرب الضريبي.

كما ارتأت البعثة المشكلة من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش أن للبضائع التي ثبت حقيقة عودتها إلى تجار مغايرين للتجار الموجودة أسماؤهم على إجازة الاستيراد، يتم اعتبار أصحاب البضائع الحقيقيين هم المسؤولون عن تسديد الضرائب المترتبة على تلك البيانات.

وبعد ثبوت الوقائع بالتعاون مع الجهات المعنية في الموضوع جاء قرار البعثة بإحالة ٢٣ شخصاً إلى القضاء المختص لمساءلتهم بجرم التزوير واستعمال المزور سنداً إلى أحكام المادة ٤٤٣ وما بعدها من قانون العقوبات العام وبجرم سرقة الأموال العامة سنداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة ١٠ من قانون العقوبات الاقتصادي لمسؤوليتهم عن تزوير براءات ذمة واستعمال المزور.

كما دعت البعثة وزارة المالية إلى اتخاذ الإجراءات المقتضاة أصولاً لمطالبة ٢٨ مكلفاً بمبالغ ضريبية إضافة إلى ما ستحققه الدوائر المالية مستقبلاً وأن يتم تحصيل هذه الضرائب وفق أحكام قانون جباية الأموال العامة رقم ٣٤١ لعام ١٩٤٦ والتعليمات رقم /١/٢٥/٣١٢٤٢ تاريخ ١٩٨٣/٢/٢٤ وتعديلاتها.

إضافة إلى دعوة وزير المالية إلى تحريك دعوى عامة بحق ٧٧ شخصاً بجرم التهرب الضريبي استناداً إلى أحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٢١ لعام ١٩٨١، مع العلم أن جميع الأشخاص المذكورين مكلفون لدى مديرية مالية دمشق.

وبناءً على قرار البعثة وجهت وزارة المالية حينها كتاباً إلى وزارة الداخلية طلبت فيه منع سفر ٢٠ شخصاً للحفاظ على حقوق الخزينة العامة للدولة حتى تبرئة ذممهم أصولاً. كما تم استصدار قرار بالحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمكلفين رغم عدم وجود ملاءة مالية لديهم ما أدى إلى عدم تحصيل أي مبلغ من عام ٢٠٠٩ وحتى تاريخه. علماً بأن التجار الحقيقيين أصحاب البضاعة والذين تم تكليفهم بموجب قرار البعثة بدفع التكاليف الضريبية تقدموا للقضاء بنقض القرار المتخذ بحقهم، ولا نتائج حتى الآن.

ويبقى السؤال برسم وزير المالية: ما مصير أموال الدولة الضائعة في مثل هذه القنوات منذ سنوات؟ وكم حالة مشابهة تم من خلالها تضييع حقوق الدولة من دون حساب؟ وهل من أمل بمعالجة ملف الفساد والتهرب الضريبي بشكل فعال؟

«التموين» تشكك ببعض «أفرانها».. غربلة الطحين لاستخراج النخالة وبيعها في السوق السوداء.. ومدير «الآلية» لـ«الوطن»: مستحيل!!

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن شكوك بقيام بعض المخابز الحكومية بغربلة كميات الطحين المخصصة له واستخراج مادة النخالة من الطحين وبيعها في السوق السوداء وهو الأمر الذي يحقق حسب المصدر هامشاً من الدخل غير المشروع لمن قام بذلك إضافة إلى تحقيق جودة في إنتاج رغيف الخبز لديهم تمكنهم من التميز والقدرة على منافسة بقية المخابز.

ولدى الرجوع إلى مصدر حكومي آخر مطلع أفاد أن مثل هذا الإجراء غير ممكن لأنه يعرض صاحبه للمساءلة وبسبب انعدام الجدوى الاقتصادية لذلك كون مثل هذا العمل يحتاج إلى نقل كميات الطحين المخصصة إلى أماكن وجود الغرابيل وهو يرتب أجور نقل إضافة إلى أجور الغربال وأجور العمالة اللازمة لعمليات التحميل والتنزيل إضافة إلى الاضطرار إلى فتح الأكياس ثم إعادة تعبئتها وخياطتها بعد الانتهاء من أعمال الغربلة وكل ذلك سيرتب أجوراً ومصاريف من وجهة نظره تفوق ما يستطيع أن يجنيه القائم على ذلك من ثمن النخالة المستخرجة.

وقدر المصدر أن كمية النخالة التي يمكن الحصول عليها من ذلك تقترب من ١٣٪ وبالتالي الحصول على ١٣٠ كغ من النخالة لدى غربلة كل (١) طن من الطحين وعلى اعتبار أن متوسط كميات الطحين لدى الأفران الحكومية نحو ١٠ أطنان يومياً فإنه يستطيع الحصول على ١,٣ طن من مادة النخالة ومن المعروف أن سعر ١ كغ من مادة النخالة في السوق السوداء يقترب من ٥٠ ليرة فإن مجموع ما يحصل عليه المخبز يومياً من قيمة مبيعات النخالة في حال فعل ذلك سيكون ٦٥ ألف ليرة «وهنا إذا وضعنا هذا الرقم أمام كل النفقات والأجور التي يحتاجها لتنفيذ العملية وخاصة أجور النقل الباهظة خلال الظروف الحالية فإن العملية ستكون غير مجدية ويضاف إلى ذلك احتمال الخطر الكبير الذي يتعرض له من يقوم بذلك بسبب انتشار الحواجز الأمنية في الشوارع ومتابعة دوريات حماية المستهلك لمثل هذه الأعمال».

وفي تصريح لـ«الوطن» نفى مدير عام المخابز الآلية عثمان حامد هذه الشكوك، مؤكداً استحالة حدوث مثل هذه التجاوزات في المخابز الحكومية بسبب وجود نظام تجاري متكامل وعدد كبير من الموظفين والعاملين في كل مخبز يقدر بـ٥٠ موظفاً لدى كل مخبز ومن الصعب تنفيذ مثل هذه التجاوزات وأن عمل المخابز الآلية ينحصر في استلام كميات الطحين وتحويلها إلى مادة الخبز وأنه في حال حدث مثل هذا التجاوز فإن كميات النخالة المستخرجة ستؤدي إلى نقص في وزن كميات الطحين المخصصة وبالتالي عدم استلامها من أمين المستودع وانكشاف عملية التلاعب.

وأكد حامد نفيه لمثل هذا في الأفران الآلية وأنه لا يجرؤ أحد من العاملين على القيام بذلك لتعرضه للمساءلة القانونية وأن عمل الموظفين ينحصر باستلام الطحين وتوجيهه نحو العجانة مباشرة.

نقص في كميات السكر المقنن.. والسبب تأخر وصول الكميات المتعاقد عليها

| الوطن

كشف معاون مدير عام الاستهلاكية محمد العمري لـ«الوطن» أن أسباب انخفاض كميات مادة السكر المقنن في مراكز التوزيع هو تأخر وصول الكميات المخصصة للنصف الثاني من العام الجاري التي تم التعاقد عليها في وقت سابق، وأن الجهة المعنية في تنفيذ واستيراد المادة هي وزارة الاقتصاد عبر مؤسسة التجارة الخارجية، وأن الاستهلاكية عملت لتسهيل وتسريع تأمين مادة السكر من خلال تقديم طلب لرئاسة الحكومة لتأمين القطع الأجنبي لدفع وتسديد ثمن ٥٠ ألف طن من الكميات المتعاقد عليها.

وأوضح العمري أن المؤسسة تعمل حالياً على تزويد صالاتها ومراكز بيع وتوزيع المواد المقننة بالسكر من خلال المخزون المتوافر في مستودعاتها والبالغ نحو ١٥ ألف طن، وعن كفاية هذا المخزون بين أنه يغطي احتياجات شهر أو شهرين من القسيمة السارية المفعول حالياً، مضيفاً: إن الوقت ما زال مبكراً لتأمين جميع الاحتياجات من السكر لأن القسيمة الحالية معمول بها حتى نهاية العام وهو وقت كاف لتأمين وتوزيع الكميات المستحقة للمواطنين والبالغة نحو ١٠٨ آلاف طن من السكر، وأنه في حال عدم تأمين الكميات المطلوبة سيتم اللجوء إلى تمديد العمل بالقسيمة الحالية خلال الربع الأول من العام القادم كما حصل في العام ٢٠١٣، مؤكداً تحويل مسار باخرة محملة بـ٥ آلاف طن من السكر حالياً إلى الموانئ السورية لتأمين المادة للمواطنين.

وجاء حديثنا مع العمري بعد أن اشتكى عدد من المواطنين أمام مراكز التوزيع من قلة توافر المادة والحاجة إلى التنقل والبحث بين عدد من المراكز لتأمين مستحقاتهم من السكر المقنن.

ومن جانبه أوضح مدير استهلاكية دمشق طلال حمود لـ«الوطن» أن المؤسسة مستمرة في توزيع مادة السكر المقنن بكميات أقل من المطلوب وذلك لعدم الانقطاع في التوزيع بشكل كامل، مبيناً أن استهلاكية دمشق توزع يومياً نحو (١٠٠) طن من مادة السكر المقنن عبر مراكزها الموزعة في مناطق دمشق، وأن الكميات التي يتم توزيعها هي من مخزون المؤسسة وأنه لا صحة لما يشاع حول استيراد كميات السكر التي يتم توزيعها من مؤسسة الخزن والتسويق.

وفي سياق متصل يظهر التقرير الربعي الثاني الصادر عن المؤسسة العامة الاستهلاكية أن حجم المبيعات للمؤسسة بلغ خلال الربع الثاني نحو ٥,٤ مليارات ليرة وأن هذا الرقم يشير إلى زيادة بنسبة ٣٠٪ عن قيمة المبيعات للفترة نفسها من العام الماضي وبذلك ترتفع مبيعات المؤسسة خلال النصف الأول لتصل إلى ١١,٧ مليار ليرة.

كما بيّن التقرير أن إجمالي مشتريات المؤسسة عن النصف الأول من العام الجاري بلغت ٧,٣ مليارات ليرة بنسبة تنفيذ بلغت ٦٨٪ منها ٣,٩ مليارات ليرة مبيعات خلال الربع الثاني من هذا العام، كما يشير التقرير إلى أن سبب عدم تنفيذ خطتي المبيعات والمشتريات خلال الربع الثاني يعود إلى عدم وصول مادة الرز المقنن وإلى الأوضاع الحالية السائدة وفي مقدمتها صعوبة نقل البضائع من وإلى المحافظات وخروج أكثر من ٥٠٠ منفذ بيع من الخدمة.

التجارة الخارجية: عقد لشراء ٦٤ مستحضراً دوائياً

| الوطن

طلبت المؤسسة العامة للتجارة الخارجية عروضاً لإجراء عقد بالتراضي لشراء ٦٤ من المستحضرات الدوائية وفق البنود المحددة من المؤسسة مع الالتزام ببيان مدة الصلاحية للأدوية وأحقية الاختيار للمؤسسة وألزمت العارضين بالتعويض للمؤسسة عن أي بضاعة تنتهي صلاحيتها من المستحضر بنفس الصنف موضوع العقد التي لم يتم صرفها والتي تبقى بمستودعات المؤسسة والجهات الطالبة دون بيع وتعويض عن البضاعة المخالفة للمواصفات الفنية وحددت المؤسسة الشروط المالية والأسعار الافرادية للأسعار بالليرات السورية مع ضرورة تحديد منشأ البضاعة واسم الشركة الصانعة.

وطلبت المؤسسة من جهة أخرى إرفاق تسعيرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لكميات البنود المعروضة من المستحضرات واشترطت تقديم فاتورة أولية تبين منشأ البضاعة ومدة التوريد والكمية والسعر والقيمة الإجمالية والتعبئة والمصرف المراسل والشركة المصنعة وعنوانها والمواصفات الفنية.

بوصلة «البطاقة الذكية» تنحرف عن مسارها... ووفوراتها إلى غياهب المجهول!!

| الوطن

لم يحقق العمل بنظام البطاقة الذكية كامل النتائج المرجوة منه، والتي تندرج في سياق ضبط النفقات وترشيد الاستهلاك وتحقيق وفورات للخزينة العامة للدولة، ويتبين ذلك جلياً من خلال أمرين، يتعلق الأول بالتعبئات الشاذة التي حرفت البوصلة من اتجاه التوفير إلى اتجاه النزيف، إذ تشير بعض الوثائق إلى ازدياد حالات التعبئات الشاذة بين الحين والآخر والمتمثلة باستهلاك أكبر قدر ممكن من الوقود وذلك من خلال تعبئة كمية وقود كبيرة لمرة واحدة، أو عدة تعبئات صغيرة ومتوسطة لنفس الآلية بفرق دقائق قليلة.

تجاوزات بالجملة

ومن هذه الوثائق جداول حصلت عليها «الوطن» تظهر تجاوزات بالجملة للسيارات الحكومية تتضارب والغاية المرجوة من هذه البطاقة، حيث يلاحظ أن كثيراً من سيارات الوزارات والمؤسسات الحكومية استطاعت أن تخرق نظام البطاقة الذكية عبر تعبئة كميات أكبر من المسموح لها في اليوم الواحد...!.

ويتعلق الأمر الثاني الذي حرف بوصلة البطاقة الذكية عن مسارها تجاه التوفير، هو عدم تحويل مبالغ الوفورات الناتجة عن استخدام البطاقة الذكية وغير المستخدمة إلى مديرية الخزينة العامة أصولاً.

دون جدوى

حاولت «الوطن» الاتصال والتواصل بمكتب شؤون الآليات والسيارات الحكومية في رئاسة مجلس الوزراء، للاستفسار عن بعض النقاط المتعلقة بهذه التجاوزات، لكن أياً من المعنيين في المكتب سواءً مديره أم معاونه، لم يتجاوب على الإطلاق وذلك بعد مسلسل من تأجيل الموعد للقاء بهم، دون أن ينفوا أو يؤكدوا ما سبق ذكره..!.

مراسلات

وفي محاولة لاستكمال هذا الموضوع والإحاطة به قدر الإمكان حصلت «الوطن» على بعض المراسلات الحكومية التي تظهر بأن الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وجهت كتاباً إلى مدير عام الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات)، بأن رئيس مجلس الوزراء وجه بضرورة زيادة عدد العاملين في مشروع البطاقة، ولدى الشركة المؤتمتة أيضاً ولاسيما ما يخص معالجة الوفورات التي تعاد إلى الخزينة العامة، ما يضمن الاستفادة القصوى من عامل الزمن، وأشار الكتاب إلى الملاحظات والشكاوى الواردة إلى مجلس الوزراء من جميع الوزارات والجهات العامة بخصوص تطبيق مشروع البطاقة الذكية، والتي تتمحور حول التأخير في التجاوب والتنفيذ، وذلك بسبب قلة عدد العاملين في مشروع البطاقة لدى شركة (محروقات) والشركة المؤتمتة.

كما أن رئيس مجلس الوزراء خاطب وزير النفط والثروة المعدنية لتوجيه شركة (محروقات) لإمكانية تغذية البطاقات الذكية لتعبئة الوقود والعائدة للجهات العامة ذات الطابع الإداري والطابع الاقتصادي بشكل ربعي وعلى مسؤولية تلك الجهات، وذلك لمادتي البنزين والمازوت على أن تقوم شركة محروقات عبر فروعها بتحويل مبالغ الوفورات المحققة من كميات الوقود المشحونة بالبطاقة والمستجرة لجميع الجهات الحكومية بشكل شهري حصراً إلى مديرية الخزينة العامة أصولاً.

وآخر ما حرر في هذا السياق هو أن وزارة المالية رفعت كتاباً لرئاسة مجلس الوزراء تضمن حرفياً «يرجى التفضل بالاطلاع والتأكيد على الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) بتحويل مبلغ الوفورات الشهرية وغير المصروفة من البطاقة الذكية والمدفوعة القيمة وغير المستخدمة إلى مديرية الخزينة المركزية أصولاً وذلك في نهاية كل شهر وخلال موعد أقصاه اليوم الخامس من كل شهر».

الحكومة لوزاراتها: خطة ٢٠١٦ الإسعافية لإصلاح الأضرار الناجمة حصراً عن أعمال التخريب من المجموعات المسلحة

| الوطن

طلبت رئاسة مجلس الوزراء من وزارات الدولة كافة ومختلف الجهات العامة بشأن إعداد الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٦ وفي مجال إعداد الخطة السنوية واعتمادات المشاريع الاستثمارية الخاصة، حصر الأضرار الناجمة عن الأزمة والواقعة على المنشآت والطرق وفصلها عن المنشآت والطرق التي بحاجة إلى إعادة تأهيل في الحالات الأخرى، وعدم إدراج أي مشاريع أو أعمال مادية تتعلق بإعادة الإعمار مثل إعادة تأهيل أو تأمين التجهيزات والأثاث للأبنية والمنشآت والمرافق الحكومية المتضررة في الموازنة الاستثمارية للوزارات والجهات العامة لأنه سيتم تخصيص لجنة إعادة الإعمار بمبلغ مستقل في الموازنة الاستثمارية للعام ٢٠١٦ وهي بدورها ستقوم بتحويل المبالغ اللازمة لمشاريع وأعمال الإصلاح وإعادة الإعمار في الوزارات والجهات العامة من حساب لجنة إعادة الإعمار وفقاً لما ورد في الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار والمعدة من لجنة إعادة الإعمار.

وطلبت من مختلف الجهات العامة مراعاة الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار للعام ٢٠١٦ عبر إعطاء الأولوية للمشاريع المباشر بها في إطار الخطة الإسعافية لعام ٢٠١٥ والتي يتوقع عدم الانتهاء منها مع نهاية العام الحالي وإعداد مشاريع الخطة الإسعافية وترتيبها وفقاً للأولويات والحاجة الملحة للتنفيذ وأن تتعلق المشاريع المطلوب تنفيذها في إطار الخطة الإسعافية لإعادة الإعمار بإصلاح الأضرار الناجمة حصراً عن أعمال التخريب من المجموعات المسلحة وليس نتيجة حالات أخرى وأن يتم طلب رصد الاعتمادات لمشاريع الخطة الإسعافية للعام ٢٠١٦ المعتمدة من الجهات العامة بما يتناسب مع القدرة الفعلية على تنفيذ هذه المشاريع في ظل الأوضاع الأمنية وأن يقتصر مشروع الخطة الإسعافية على خمس فقرات هي المباني التي تشمل مشاريع الإصلاح وترميم المباني الخدمية المتضررة الواقعة في مناطق آمنة وللحالات التي تستدعي التدخل العاجل والطارئ لاستمرار تقديم الخدمة وأثاث وتجهيزات تشمل التعويض عما تضرر منها وفي الحدود الدنيا وبما يحقق استمرار العمل والعدد والأدوات والمعدات وتشمل فقط التعويض عما تضرر منها في الحدود الدنيا وفقاً للحاجة الفعلية والضرورة في الإصلاح لضمان استمرار العملية الإنتاجية ووسائل نقل وانتقال وتشمل فقط شراء وصيانة عدد من الآليات الخدمية والهندسية المتضررة للوحدات الإدارية والشركات الإنشائية العامة تعويضاً عما تضرر منها في الحدود الدنيا اللازمة لاستمرار عمل الوحدات الإدارية والخدمات الفنية والشركات الإنشائية العامة ودعت الحكومة إلى إعداد مشروع الخطة الإسعافية للعام ٢٠١٦ بما ينسجم مع هذه الشروط.